

مشروع رقمنة المالية العمومية في الجزائر دعمًا

أساسية لاستدامة مالية للدولة

The Digitization of Public Finance Project is a
mainstay of fiscal sustainabilityبوعيشاوي مراد¹، غزالي عماد²BOUAICHAOUI Mourad¹, REZAZI Imad²¹ جامعة المدية (الجزائر)، bouaichaoui.mourad@univ-medea.dz² جامعة المدية (الجزائر)، rezazi.imad@univ-medea.dz

تاريخ النشر: 2021/11/10

تاريخ القبول: 2021/11/06

تاريخ الاستلام: 2021/07/03

ملخص:

هدفت الدراسة إلى عرض وتقييم مشروع رقمنة المالية العمومية في الجزائر كدعم أساسي لتحقيق استدامة مالية للدولة، حيث أن الاستدامة المالية في الجزائر ضعيفة، وتجلي ذلك من خلال إصدار قانون مالية تكميلي لسنة 2020، وكذا الحال لسنة 2021، وهو الأمر الذي أدى بوزارة المالية شهر جوان 2021 إلى إعادة هيكلة إدارتها المركزية، هذا وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن الجزائر تعاني من فجوة رقمية انعكست سلباً على رقمنة المالية العمومية للدولة، وكذا على استدامة مالياتها العامة. كلمات مفتاحية: رقمنة، مالية عمومية، نظام معلومات، استدامة مالية.

تصنيفات JEL : H61 ؛ O32 ؛ O49

Abstract:

The aim of the study was to present and evaluate the project for the digitization of public finances in Algeria as a basic pillar for the financial sustainability of the State. The financial sustainability of Algeria is weak. This was demonstrated by the adoption of a supplementary Financial Act for 2020 and the situation for 2021, which led the Ministry of Finance to restructure its central administration in June 2021.

المؤلف المرسل: بوعيشاوي مراد، الإيميل: bouaichaoui.mourad@univ-medea.dz

The results of the study found that Algeria was suffering from a digital divide that adversely affected the digitization of the State's public finances and the sustainability of its public finances.

Keywords: digitization, public finance, information system, financial sustainability.

Jel Classification Codes: H61 ؛ O32؛ O49

1. مقدمة:

أصبح موضوع الاقتصاد الرقمي وثقافة العمل عن بعد توجه اختارته معظم دول العالم سيما المتقدمة منها، وهذا بحكم عدة عوامل منها تطور تكنولوجيات الإعلام والاتصال، وهذا من خلال تقليص الوقت وتقريب المسافات، إضافة الى وضعية أحسن في مجابهة الازمات الاقتصادية، والازمة المزدوجة لسنة 2020 المرتبطة بانخفاض أسعار النفط والأزمة الصحية لفيروس كورونا (كوفيد19) خير دليل على ذلك، سيما من خلال اختلال التوازن بين إيرادات ونفقات ميزانية الدولة، إذ لجأت الدولة سنة 2020 وكذا الحال لسنة 2021 الى قانون مالية تكميلي لتدارك العجز الموازي.

وبذكر ميزانية الدولة يعتبر موضوع رقمنة المالية العمومية مدخل رئيسي للاقتصاد الرقمي، وهذا ما أثبتته معظم الاقتصاديات العالمية المتقدمة، باعتبار أن المالية العمومية لها دور كبير واستراتيجي، سيما بعض القطاعات فيها مثل الميزانية، المحاسبة، الضرائب والجمارك، وبالتالي ادخال الرقمنة في هذه القطاعات يكون له أثر أكيد على أداء الاقتصاد ككل، سيما توفير المعطيات الصحيحة وبالسعة المطلوبة، ومنه الاستشراف للمستقبل من أجل ضمان استدامة المالية الدولة.

حيث تحاول الجزائر أن تعطي لموضوع الاستدامة المالية الاهتمام اللازم بما يضمن امتصاص وتلطيف حدة الصدمات النفطية وتحقيق النمو والاستقرار الاقتصادي لها، حيث عند صدور الهيكلية الجديدة لوزارة المالية في جوان 2021 بموجب المرسوم التنفيذي رقم 252/21 المؤرخ في 06/06/2021 المتضمن تنظيم الادارة المركزية لوزارة المالية، أنشأت بموجبه مديرتين مركزيتين لهما دور مهم في العمل على تحقيق الرقمنة والعمل على استدامة مالية الدولة، وهما المديرية العامة للرقمنة والمعلوماتية وأنظمة المعلومات الاقتصادية، وكذا المديرية العامة للاستشراف.

وبالرجوع الى السنوات القليلة الماضية، نجد أن مشاريع رقمنة نظام المعلومات لوزارة المالية، شكل ورشات عمل كبرى جمعت اطارات وزارة المالية مع خبراء مكاتب استشارات أجنبية مختلفة متخصصة في المجال المالي و المحاسبي منذ سنة 2006، حاولت من خلال ذلك تشخيص الواقع الراهن ووضع خطط و آليات الاصلاح و التطوير ، لكن وبالرغم من مرور أكثر من 14 سنة على بداية محاولات الرقمنة في ظل مشروع عصرنه أنظمة الميزانية MSB ، الا أن النتائج المحققة على أرض الواقع بقيت جزئية ومحدودة مقارنة بالأهداف المقررة عند الشروع في الاصلاح، وتجلى ذلك جليا في أثر الازمة الصحية لوباء كورونا كوفيد 19 على مالية الدولة من خلال إصدار قانون مالية تكميلي لسنة 2020 ، وكذا الحال لسنة 2021 ، لتدارك نقائص التسيير وإعادة التوازن لميزانية الدولة ، و هو الأمر الذي أدى بوزارة المالية شهر جوان 2021 الى إحداث مديرية مركزية تحت تسمية المديرية العامة للرقمنة والمعلوماتية وأنظمة المعلومات الاقتصادية مهمتها الاساسية رقمنة المالية العمومية في الجزائر.

1.1 إشكالية البحث:

مما تقدم يمكن طرح الاشكالية كما يلي : ما هو مضمون وأهمية مشروع رقمنة المالية العمومية في الجزائر كدعامة أساسية لاستدامة مالية الدولة؟.

للإجابة على هذه الاشكالية قمنا بطرح الأسئلة الفرعية التالية :

- ماذا نقصد بالاستدامة المالية للدولة؟
- ماذا نقصد بمشروع نظام المعلومات الموحد لوزارة المالية "نظام المعلومات المدمج لعملية التسيير الميزاني (SIGB) ؟.
- ما هي مختلف أنظمة المعلومات الخاصة بمختلف المديريات المركزية لوزارة المالية وماهي اختلالاته وتحديات تطويره ؟
- ما هو الجديد الذي جاء به بالمرسوم التنفيذي رقم 252/21 المؤرخ في 06/06/2021 المتضمن تنظيم الادارة المركزية لوزارة المالية، في سبيل خدمة رقمنة المالية العمومية والاستدامة المالية للدولة؟

2.1 فرضيات البحث:

للإجابة على اشكالية المقال والأسئلة الفرعية لها قمنا بصياغة الفرضية التالية: مشروع رقمنة المالية العمومية في الجزائر كدعامة أساسية للاستدامة المالية لم يتحقق بعد رغم الاجراءات المتخذة منذ سنة 2006.

3.1 أهداف البحث:

ويهدف البحث إلى النظر في موقع الجزائر ونظرتها للاستدامة المالية للدولة، وكذا في مدى نجاح وتطبيق نظام المعلومات المدمج لعملية التسيير الميزاني (SIGB) في الجزائر وتحديد أسباب ومعوقات ذلك، إضافة إلى عرض مختلف الانظمة المعلوماتية لمختلف المديرات المركزية لوزارة المالية والجديد الذي جاءت به الهيكل الجديدة لوزارة المالية، والخروج بمقترحات من شأنها جعل رقمنة قطاع المالية في الجزائر واقعا ملموسا يدعم الاستدامة المالية للدولة.

4.1 أهمية البحث:

تكمن أهمية الموضوع في أن مشروع رقمنة المالية العمومية في الجزائر يسعى إلى تكريس وسائل حديثة للتسيير المالي والمحاسبي لمالية الدولة، إذ تكون هذه الوسائل: مشتركة وموحدة بين كل من الأمر بالصرف، المحاسب العمومي والمراقب المالي، وكذا مشتركة بين كل الوزارات والإدارات المنفقة، إضافة إلى الربط بين المصالح المركزية وغير الممركزة لكل وزارة.

5.1 منهج البحث:

لقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، من خلال عرض مفاهيم حول الاستدامة المالية للدولة، وكذا عرض نظام المعلومات المدمج لعملية التسيير الميزاني SIGB ومختلف الانظمة الاخرى للمديرات المركزية بوزارة المالية.

6.1 الدراسات السابقة:

- دراسة (عجلان عياشي، 2019) بعنوان مستجدات قانون المالية لسنة 2019 بالجزائر (رقمنة المالية العامة كمدخل للتوجه نحو الاقتصاد الرقمي)، والتي هدفت إلى إبراز مستجدات قانون المالية لسنة 2019 باتجاه الاقتصاد الرقمي، وقد توصلت الدراسة الى اتخاذ جملة من التدابير سواء جبائية أو جمركية أو حتى في منظومة أملاك الدولة تهدف كلها إلى استعمال الرقمنة كوسيلة لتحسين أداء الميزانية العمومية ككل.
- دراسة (حاج جاب الله أمال، 2018) بعنوان تطبيق الادارة الالكترونية في وزارة المالية: دراسة تحليلية ونقدية لعصرنة نظام المعلومات في اطار الاصلاحات المالية و المتعلقة بالميزانية، والتي هدفت الدراسة إلى إبراز أهم الاصلاحات في ميدان الادارة الالكترونية لمصالح وزارة المالية سواء على مستوى اجراءات العمل الداخلي أو في علاقتها مع الجمهور، وقد توصلت الدراسة إلى أنه رغم الجهود المبذولة بقيت النتائج هزيلة على أرض الواقع.

- دراسة (أوكيل، 2018) بعنوان مؤشرات الاستدامة المالية بالجزائر خلال الفترة 2016/1990، والتي هدفت الى تشخيص الاستدامة المالية في الجزائر للفترة 2016/1990 وتحديد الاختلالات التي تواجهها، وإعطاء مجموعة من الخيارات المستقبلية، وقد توصلت الدراسة الى هشاشة الاستدامة المالية بالجزائر بسبب ارتباطها بالإيرادات النفطية، رغم أن الدين العام يوجد في مستويات مقبولة.

1. الاستدامة المالية ومؤشراتها

1.1 مفهوم الاستدامة المالية :

لقد عرفها (Blanchard) على أنها السياسة التي تضمن ثبات نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الاجمالي ، فالدين لا يعتبر مشكلة طالما لا يآثر سلبا على النمو الاقتصادي في البلد ، أي أن الحكومة تستطيع أن توظف الاموال المقترضة بمشاريع واستثمارات لها مردود ايجابي حقيقي على الناتج المحلي الاجمالي ، وهذا يساهم في تطوير الاقتصاد وزيادة الإنتاج، و هذا يساعد في عملية الاستدامة الاقتصادية، وحتى لو كانت نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الاجمالي مرتفعة، أما إذا استخدمت الاموال المقترضة لتغطية النفقات الجارية، كالرواتب ومعاشات التقاعد، فإن الدين العام لا يعتبر مستداماً، حتى ولو كانت نسبته إلى الناتج المحلي الاجمالي منخفضة (blanchard ، 1995 ، ص 04).

أما صندوق النقد الدولي يعطي مفهوم الاستدامة المالية على أنها " الوضع الذي يستطيع المقترض من أن يستمر في خدمة ديونه، دون الحاجة إلى إحداث تغيير جوهري في النفقات والايادات العامة مستقبلاً " أي أن الاستدامة المالية تقتضي عد وجود عجز تراكمي في موازنة الدولة يجبرها على اعادة هيكلة وترتيب أولويات الانفاق واليات تمويل العجز في المستقبل من أجل تمويل أعباء مديونتها (حسام ، 2014 ص 41).

مما سبق يمكن أن نعرف الاستدامة المالية على أنها الوضعية التي تستطيع من خلالها الدولة ضمان الاستمرار في السياسة الانفاقية على المدى الطويل دون تعرضها لمخاطر الافلاس، وكذا ضمان الادارة الجيدة للدين العام بما يحقق الاستقرار الاقتصادي انطلاقا من تعظيم منافع الجيل الحالي من جهة، ومن جهة أخرى ينصف ويحافظ على منفعة الجيل المستقبلي، كما تبين لنا أن للاستدامة المالية لها أربعة عناصر متلازمة وهي:

- الاستمرار في سياسة المالية بما يحفظ مستوى النفقات العامة والايادات العامة على المدى الطويل.

- تجنب اللجوء الى الاستدانة بإفراط من طرف الحكومة .
- قدرة الحكومة على الاستمرار في دفع الدين العام وفوائده.
- تحقيق المعدل المرغوب فيه للنمو اقتصادي .

2.1 مؤشرات الاستدانة المالية:

يتم تحليل الاستدانة المالية وفقا للمعايير التي أقرتها المؤسسات الدولية من خلال عدة مؤشرات تركيبية حيث تأخذ هذه المؤشرات في الحسبان التطور التاريخي لمتغيرات السياسة المالية وخاصة الدين العام وعجز الموازنة والضرائب وتتمثل مؤشرات الاستدانة المالية فيما يلي :

1.2.1 مؤشر نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي:

ويقاس هذا المؤشر نسبة الدين العام الى مستوى النشاط الاقتصادي للدولة وهذا من خلال الناتج المحلي الاجمالي ، إذ يعد هذا مؤشر استرشادي لتقييم الموقف المالي لأي دولة او اقليم، وذلك بالرجوع الى معايير اتفاقية ماسترخيت لدول الاتحاد الاوربي لسنة 1992 ، التي اشترطت ان تكون نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي في حدود 60 % كشرط للانضمام الى وحدة النقد الاوربية (اليورو)، وعلى العموم يتصف الدين العام بالاستدانة المالية إذا كانت نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الخام تتصف بالاستقرار أو بالتراجع التدريجي على المدى الطويل .

2.2.1 مؤشر الفجوة الضريبية:

قام Blanchard سنة 1990 بإجراء بحوثه الاولى حول مؤشر الفجوة الضريبية وأكد أن هذا المؤشر يستند الى فكرة المحافظة على النسبة المطلوبة للدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي، ويعني هذا أن السياسة الضريبية يجب أن تستهدف تقليل الفرق بين الضرائب المستهدفة والضرائب الفعلية، كما أن هذا المؤشر يقوم بقياس نسب الضرائب الى الناتج المحلي الاجمالي اللازمة لتثبيت نسبة الدين العام المحلي الى الناتج المحلي الاجمالي. (أوكيل ، 2018 ، ص 406)

3.2.1 مؤشر العجز الموازي:

يعتمد حساب هذا المؤشر على تقدير قيمة العجز أو الفائض الاولى للموازنة العامة من خلال حساب الفرق بين النفقات العامة بدون مدفوعات الفوائد والإيرادات العامة بدون الفوائد المحصلة، ومن اجل حساب هذا المؤشر نعتد على تحليل هيكل النفقات العامة و الإيرادات العامة، لمعرفة نسبة العجز في الموازنة العامة ، والعجز الموازي يعرف كذلك على أنه عدم توازن الإنفاق العمومي مع الإيرادات العامة ، وهناك من ينظر إليه على أنه الحالة التي تكون فيها نفقات الدولة أكبر من إيراداتها، أو الحالة التي تسجل فيها إيرادات الدولة قصورا عن سداد نفقاتها .

2. نظام المعلومات الموحد لوزارة المالية المسمى "نظام المعلومات المدمج لعملية التسيير الميزاني" (SIGB)

منذ سنة 2006، تم الشروع في إصلاح مالي جديد يتماشى مع ما يعرف بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العمومي وذلك في إطار تبني وزارة المالية لمشروع اصلاح مالي ومحاسبي متكامل في إطار مشروع عصرنه أنظمة الميزانية (MSB)، أين أبرمت وزارة المالية (ممثلة في المديرية العامة للميزانية) عقدا مع مكتب استشارات كندي CRC SOGEMA من أجل وضع تصور شامل ومتكامل لإصلاح المالية العمومية وذلك في إطار القرض المقدم من طرف البنك العالمي (-7047 N° crédit AL)، (Ministere des finances; 2008).

بعدها عرف هذا المشروع توسعا سنة 2016 في ظل المخطط الاستراتيجي لعصرنة المالية العمومية (PSMFP) وذلك بالتعاون مع خبراء الاتحاد الأوروبي، والذي يشكل الأداة الرئيسية التي تضمن بها السلطات العامة التماسك بين إجراءات التحديث المتعددة، والاستفادة إلى أقصى حد من تجارب البلدان الاخرى، ومن ناحية أخرى، تكييفها مع الخصائص الجزائرية بغية تحقيق النتائج المرجوة.

إن مشروع إصلاح أنظمة الميزانية المتعلق بالنظام المدمج لعملية التسيير الميزاني (système intégré de gestion budgétaire SIGB)، هو نظام يضمن التنسيق بين الإطار المحاسبي والميزاني في مشروع الإصلاح، كما يسمح بالاطلاع على الوضعية المالية للدولة في أي وقت دون انتظار مختلف الإجراءات المتعلقة بوضع الميزانية حيز التنفيذ وكذا تركيز حسابات المحاسبين العموميين (Gas p03، 2008).

كما يهدف هذا النظام إلى تكريس وسائل حديثة للتسيير المالي والمحاسبي لمالية الدولة، حيث تكون هذه الوسائل :

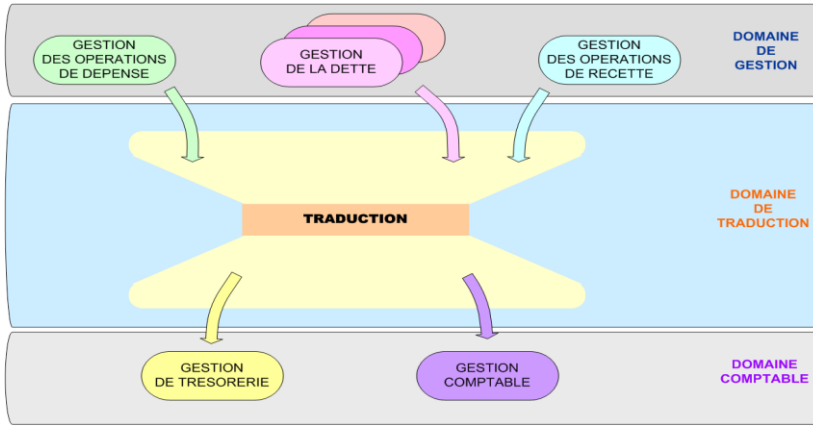
- مشتركة وموحدة بين كل من الأمر بالصرف، المحاسب العمومي والمراقب المالي،
- مشتركة بين كل الوزارات والإدارات المنفقة،
- موحدة ومشتركة بين المصالح المركزية وغير المركزية لكل وزارة.

إلى جانب ذلك فإن هذا النظام الجديد لتسيير مالية الدولة يسمح بالتسيير المدمج والأنبي لمجموعة من الوظائف الميزانية والمحاسباتية أهمها (Ministère des Finances 2006.p16):

- وضع ميزانية الدولة حيز التنفيذ (la mise en place de budget) الى جانب متابعة حركة الاعتمادات خلال السنة المالية،

- تنفيذ النفقات العمومية انطلاقا من : الالتزام بالنفقة، الأمر بالدفع، التصفية وكذا دفع النفقة.
 - إصدار وتحصيل الإيرادات الخارجة عن الضرائب وإيرادات أملاك الدولة،
 - مسك مختلف محاسبات الدولة ولاسيما المحاسبة العامة والمحاسبة الإدارية.
- ويقدم الشكل أدناه لمحة عامة عن تبادل المعلومات المرتبطة مباشرة بدورة المالية العمومية، حيث لا تشكل النفقات سوى عنصر واحد.

الشكل 1: تبادل المعلومات بين مختلف مسيري المالية العمومية



Source : Ministère des Finances, Direction générale du budget : Stratégie de mise en œuvre de la réforme budgétaire en Algérie (2007-2010), document présenté par CRC – Sogema, octobre 2006,

P20

إذن النظام المدمج لعملية التسيير الميزاني الـ SIGB يتضمن أساسا العمليات المتعلقة بإعداد ميزانية الدولة وتنفيذها لاسيما في جوانها المتعلقة بصرف النفقات العمومية وعليه سيتم ربط مختلف أنظمة المعلومات للمديريات المركزية والغير مدمجة في هذا النظام عن طريق واجهات (interfaces) تسمح بربط هذه الأنظمة، مما يمكن من الحصول على نظام موحد للمالية العمومية بالجزائر ومنه إعطاء نظرة شاملة ومتكاملة عن التسيير المالي للدولة .

إذن هذا النظام يضمن التنسيق بين الإطار المحاسبي والميزاني في مشروع الإصلاح، كما يسمح بالاطلاع على الوضعية المالية للدولة في أي وقت دون انتظار مختلف الإجراءات المتعلقة بوضع الميزانية حيز التنفيذ وكذا تركيز حسابات المحاسبين العموميين (خلف والدباس، 2009، ص 29).

3. أنظمة المعلومات الخاصة بمختلف المديرات العامة لوزارة المالية

1.3 المديرية العامة للجمارك (نظام المعلومات المدمج لتسيير الجمارك SIGAD) :

نظرا لأهمية هذا القطاع فقد كانت إدارة الجمارك من بين أولى الإدارات التي تزودت بأجهزة الاعلام الآلي بالجزائر وكان ذلك سنة 1982، وتعلق الأمر آنذاك بالأجهزة من نوع (بوروقن) طراز ب 5900 ، و الهدف من هذا الاقتناء كان متابعة احصائيات التجارة الخارجية، أما الانطلاق الرسمي لنظام إلكتروني لجمركة البضائع يعود تاريخه إلى شهر أفريل 1986 وكان منحصرًا فقط بمواقع الجزائر ميناء ومطار هواري بومدين (<http://www.douane.gov.dz/>, 2020).

ومع التطور الاقتصادي والتجاري العالمي إضافة الى المزايا التي يجلبها استخدام الإعلام الآلي من سرعة ودقة، تسمح بتسهيل وتسريع الوظيفة الجمركية، و تضيي عليها طابع الفعالية في الأداء والتحكم، انتهجت الجمارك الجزائرية منهج التحديث والعصرنة في طرق العمل وفي معالجة المعلومة الاقتصادية، وكان هذا بالمرور عبر مراحل مختلفة انتهت بإنجاز واكتساب أداة جديدة للعمل، ألا وهي نظام الإعلام الآلي للجمارك (SIGAD) فانتقلت الجمركة من جمركة يدوية إلى جمركة آلية للبضائع.

وكانت النسخة الأولى لنظام SIGAD في أكتوبر 1995، لتنتقل سنة 1996 عملية الجمركة والمعالجة الإلكترونية الآلية للتصريحات، وبعد نجاح التجربة، تم سنة 1999 إدراج الأنظمة الإقتصادية الجمركية والمنازعات الجمركية ضمن الخدمات الإلكترونية التي يوفرها النظام المدمج للجمارك، بعدها صدرت النسخة الثانية منه وسميت ب : SIGAD 2 والذي كان عمليا في بادئ الامر بالجزائر ميناء بتاريخ 2004/09/18 ليوسع استعماله الى جميع المكاتب الجمركية المجهزة بوسائل الاعلام الآلي والتي تغطي نسبة 96% من التجارة الخارجية (P3, 2020, <http://www.douane.gov.dz>, "Système SIGAD2", DGD).

أما حاليا ومن أجل عصرنة القطاع، فقد أمضت المديرية العامة للجمارك على مذكرة تفاهم بين الجمارك الجزائرية و الجمارك الكورية، للاستفادة من تجربتها في الرقمنة الجمركية، وهذه الاتفاقية تدوم لحوالي 03 سنوات و هذا بدءا من جانفي 2019 على أن تتم العملية بنهاية سنة 2021، حيث يعد النظام الكوري لرقمنة الجمارك من أحسن الأنظمة المعلوماتية في العالم (<http://www.eldjaironline.net>).

وستتمحور المبادئ الأساسية لهذا النظام الجديد حول رقمنة الاجراءات الجمركية بما في ذلك التحصيل الجمركي (الدفع الآلي للمستحقات) والربط مع مختلف المتدخلين في العملية

التجارية من خلال الشبكات الوحيد ، اما فيما يخص الرقابة البعيدة، سيسمح النظام المعلوماتي الجديد بتأطير هذا النوع من المراقبة و تفعيله و ضمان نجاعته بالإضافة إلى التسيير الآلي لمراقبة المسافرين و بعض التسهيلات الجديدة للمتعاملين الاقتصاديين، و ينتظر أيضا أن يكون لهذا النظام دور هام في تسهيل عمليات التجارة الخارجية (تصدير/استيراد) فضلا عن مكافحة تضخيم الفواتير (http://www.aps.dz, 2020).

2.3 نظام المعلومات للمديرية العامة للضرائب:

إن التجارب العالمية فيما يخص رقمنة قطاع الضرائب أثبتت زيادة الحصيلة الضريبية ومثال ذلك دولة جورجيا فقد تم رفع مساهمة الحصيلة الجبائية من الناتج الداخلي الخام إلى 25 % بين سنتي 2009 إلى 2015، أما تجربة الهند التي تحصي رقمنة 1.15 مليار مواطن، فقد تم الوصول إلى رفع عدد دافعي الضرائب إلى 50% خلال سنة واحدة من جهة (SANJEEV. 2017). P91-94 ومن جهة أخرى فإن تحسين حوكمة المالية العمومية من خلال الرقمنة أثبتت زيادة الإيرادات الجبائية، فإذا كان الاقتصاد النامي غالبا يحقق نسبة 15 % من الضرائب للناتج الداخلي الخام فإن الحصيلة في الاقتصاد الرقمي تصل إلى نسبة 40% (برناردين، 2018، ص 19). وفي الجزائر قد تم تخصيص الإعلام الآلي على مستوى المديرية العامة للضرائب، لمعالجة النشاطات الخاصة بالجدول (حساب وإصدار الجداول العامة) وأسندت هذه المعالجات إلى المراكز الجهوية للإعلام الآلي المجهزة بأنظمة آلية مركزية، في الوقت الذي لم يكن تبادل المعلومات مع المديرية الولائية للضرائب يتم عن طريق الإعلام الآلي إلا ابتداء من سنة 1990، حيث تم إدراج الحاسوب على مستوى القابضات، المديرية الولائية للضرائب والمديرية الجهوية للضرائب وكذا وضع شبكات داخلية من نوع LAN في هذه المصالح (http://www.mfdgi.dz, 2020).

ومع تزايد توظيف مهندسي الإعلام الآلي في الإدارة الجبائية بدءا من سنة 2000، سمح هذا الاجراء بتطوير الكثير من التطبيقات المعلوماتية، الموجهة للاستخدام على مستوى مختلف المصالح (القباضة، المفتشية، المديرية الولائية للضرائب، المديرية المركزية)، بتغطية بعض النشاطات مثل: التحصيل، تسيير ملفات المكلفين بالضريبة، وضع إحصائيات حول التحصيل، المنازعات، غير أنه بقيت مجهودات فردية للموظفين وتختلف من ولاية إلى أخرى .

غير أنه منذ إطلاق مشروع العصرية الرقمية للحكومة (الجزائر الالكترونية 2013) ، شرعت المديرية العامة للضرائب بالتفكير لإدراج نظام معلومات عصري قادر على الاستجابة للتحديات باعتبار الإيرادات الضريبية تعتبر موردا هاما لميزانية الدولة ، فتم تشغيل نظام

معلوماتي يسمى جبايتك « JIBAYA'TIC » ، مضمونه التصريح الالكتروني والدفع الالكتروني للضرائب ، وكانت البداية بمديرية كبريات المؤسسات بين عكنون كانطلاقة ليعمم النظام على جميع هياكل القطاع بالتدريج ، حيث يوضع هذا النظام تحت تصرف المكلفين بالضريبة على شبكة الانترنت ، يمكنهم من ايداع تصريحاتهم الضريبية الدورية ، وكذا امكانية الدفع الالكتروني لضرائبهم .

ويمكن ايجاز أهم الخدمات الالكترونية التي يمكن أن يوفرها نظام المعلومات جبايتك كما يلي (P3 2019. DGI. guide de la déclaration et du paiement en ligne) :

- تسمح للمكلف بالضريبة المرخص له مسبقا وحسابه، التصريح ودفع ضرائبه بطريقة الكترونية.
 - الاطلاع على واجباته الضريبية وأجالها وكذا معرفة الديون الجبائية.
 - تعبئة استمارة التصريح الضريبي وإجراء التعديلات اللازمة.
 - الاطلاع ونسخ وصل التسديد والاطلاع على التصريحات الضريبية السابقة.
 - الاطلاع على المعلومات الشخصية للمكلف بالضريبة وتعديلها عند الضرورة.
- وحاليا يوجد برنامج شامل لإصلاح و رقمنة القطاع على مستوى المديرية العامة للضرائب ، وذلك بتوظيف متعامل إسباني (إندرا سيسستماس) Indra-sistemas قصد اقتناء ووضع نظام معلوماتي جبائي جديد ، و يتشكل هذا المشروع من 23 حصة، تبدأ من مرحلة التأطير و تنتهي بمرحلة الصيانة والضمان ، و عليه، فإن النظام المعلوماتي المقترح من طرف هذا المتعامل يركز على حل معلوماتي من نوع (ERP-SAP) ، يتشكل من عدة وحدات مدمجة تستجيب في غالب الحالات لمتطلبات المهام الحرفية لإدارة جبائية، و تم تنظيم المشروع ، في عدة ورشات وهي <http://www.mfdgi.dz> (2020) : ورشة الاندماج الوظيفي ، ورشة ترحيل واسترجاع المعطيات، ورشة الواجهات؛ ورشة الهندسة و الهندسة التقنية؛ ورشة الإيرادات /توزيع؛ ورشة التكوين؛ وفي الاخير خلية التخطيط، نوعية المخاطر والتسيير الوثائقي.

3.3 نظام المعلومات للمديرية العامة للمحاسبة:

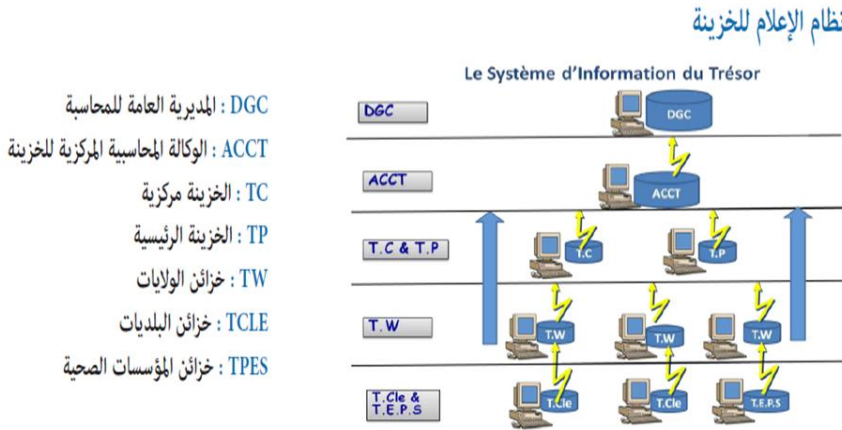
فيما يخص البرامج المستغلة على مستوى الخزينة العمومية، فإنها أعدت من قبل كفاءات وطنية حيث تغطي هذه التطبيقات مجمل وظائف الخزينة، حيث كان يجب على الخزينة العمومية

امتلاك كل الإمكانيات المتاحة لها من تطور التكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصال من أجل تبادل وتقاسم أفضل للمعلومة على المستوى الداخلي وكذا مع الشركاء الوظيفيين.

ففي إطار المسعى الرامي إلى ضبط المقاييس وتحقيق التجانس، تسعى المديرية العامة للمحاسبة إلى أن تستعمل فقط التطبيقات الوطنية في ممارسة نشاطاتها داخل كل الشبكة المحاسبية للخزينة (المصالح المركزية واللامركزية)، فهذا المبدأ سيؤطر كل مهمات ونشاطات التسيير المسندة إلى الخزينة العمومية على كل المستويات (التحصيل، تسيير الجماعات والمؤسسات العمومية، نفقات الدولة، المحاسبة والخزينة).

وفيما يلي شكل يوضح نظام الاعلام لدى الخزينة العمومية وكيفية مركزة المحاسبة العمومية.

الشكل 2: نظام الاعلام للخزينة العمومية



Source : <http://www.mf-dgc.gov.dz/> consulté le 05/12/2020

الشكل السابق يوضح كيفية مركزة كل العمليات المالية المتعلقة بالخزينة العمومية وهذا عند نهاية كل فترة سواء كل عشرة ايام او كل نهاية شهر او نهاية السنة المالية، وهذا لإعطاء صورة حقيقية عن المركز المالي للدولة، وتحديد العجز أو الفائض الموازي للخزينة العمومية.

كما يمكن الاشارة إلى أنه الخزينة العمومية قد بادرت إلى نظام لعصرنة عمليات الدفع الالكتروني على مستوى الخزينة العمومية وذلك من خلال:

أ- وضع نظامين لمعالجة الدفع على مستوى الخزينة العمومية وهما ATCI و RTGS : حيث أن النظام الاول ATCI هم متعلق بنظام المقاصة بين البنوك ، بينما النظام الثاني RTGS فهو متعلق

بنظام يضمن التسوية وفي وقت قياسي للمبالغ الكبيرة، ولأسباب تتعلق بالكفاءة الاقتصادية وأمن التحويلات المالية، جاء هاذين النظامين ليستجيب لمبدأ التخصيص في نظم التسوية فيما بين البنوك، وهذا تبعًا لطبيعة وقيمة أوامر الدفع المتبادلة بين البنوك و الخزينة العمومية (2020). (<http://www.mf-dgc.gov.dz>).

وتسوى المبالغ الكبيرة عن طريق نظام التسوية الإجمالية في الوقت القياسي (RTGS) من خلال منصة واحدة يديرها العون المركزي المحاسبي للخزينة (ACCT)، في حين أن دفع مبالغ التي تقل عن مليون دينار جزائري يتم تسويتها عن طريق نظام المقاصة بين البنوك.

ب- نظام المقاصة بين البنوك ATCI على مستوى الخزينة العمومية: وهو نظام إلكتروني لتبادل المعلومات بين البنوك بشأن أدوات الدفع، يعمل على أساس مبدأ المقاصة المتعددة الأطراف لأوامر الدفع المقدمة من المشاركين عن طريق التبادل بين البنوك. وهو يقوم على التشغيل الآلي الكامل في معالجة التدفقات المالية وإزالة الطابع المادي لأدوات الدفع. كما أن في هذا النظام، اختارت الخزينة العمومية أن تكون في وضعية المشارك الغير المباشر، ذلك لأن تدخلها يتم من خلال بنك الجزائر (تعمل الخزائن الولائية مع فروع بنك الجزائر لمعالجة المعاملات المتعلقة بالشيكات والتحويلات بموجب نظام ATCI، عن طريق الأقراص المضغوطة في غياب شبكة إنترانت ونظام معلومات على مستوى الصناديق المالية للخزينة العمومية).

ج- نظام التسوية الإجمالية في الوقت القياسي (RTGS): إن نظام المدفوعات RTGS هو نظام دفع محدد للمبالغ الكبيرة التي تسمح بإجراء المعاملات في الوقت الحقيقي، على أساس إجمالي لا رجعة فيه ومستمر يضمن مستوى عال من السرعة والأمن. وبالنسبة لهذا النظام، اختارت الخزينة العمومية حالة المشارك المباشر. وتسمح هذه الحالة لها بالحصول على نظام أساسي وإدارة عملياتها في الوقت الحقيقي. يتم تسيير هذا النظام الأساسي بواسطة منصة من خلال عون المحاسبي المركزي للخزينة ACCT.

4.3 وضع نظام للوقاية ومكافحة مسألة الشيكات دون رصيد على مستوى الخزينة العمومية من خلال تطبيق تكنولوجيا المعلومات الذي يدعم الإبلاغ عن حالات الدفع بدون رصيد أو عدم كفايته:

ويتم تنفيذ هذا من خلال تطبيق حاسوبي متعلق بالإبلاغ عن حالات الدفع من الخزينة العمومية، وهي تعمل على تركيز الملفات من المراكز المحاسبية وإعادة توجيهها إلى مصلحة مختصة بذلك (2020) (<http://www.mf-dgc.gov.dz>).

من جهة أخرى وعن المشروع الحالي على مستوى المديرية العامة للمحاسبة هو أحداث نظام معلومات عن طريق شبكة الاعلام الالي يجمع جميع المراكز المحاسبية، وهذا النظام ما هو الا جزء من النظام المدمج لعملية التسيير الميزاني SIGB، حيث سيكون من الممكن إصدار البيانات المحاسبية ولا سيما بيان التدفق النقدي امثالا لمعايير النظام الدولي للمحاسبين IPSAS والمتكيفة مع الحالة الجزائرية.

كما أن هذا المشروع يستلزم إدخال تعديلات على سلسلة المحاسبة بالكامل، وكذا التخطيط للإجراءات القبلية التالية (Moussa, 2012, P 21):

- يتطلب تنفيذ هذا المشروع دراسات وظيفية ومفاهيمية مفصلة تصف عمليات التكيف الضرورية.
- وضع إطار محاسبي جديد على مستوى وحدات المسيرين .
- برمجة عملية قادرة على أن تأخذ في الاعتبار الخطط المحاسبية الجديدة،
- نشر التطبيق والتدريب المتكيفان للمستعملين.
- تنفيذ إجراء واجهة بينية جديد لتغذية النظام الفرعي لمحاسبة العون المحاسبي المركزي للخزينة ACCT.

4. اختلالات نظم المعلومات لوزارة المالية وتحديات تطوير نظام المعلومات المدمج لعملية التسيير الميزاني SIGB بما يدعم استدامة مالية الدولة
1.4 اختلالات نظم المعلومات لوزارة المالية:

من الناحية الواقعية لا يوجد نظام معلومات مدمج موحد قيد الاستغلال بوزارة المالية، وكل ما هو متوفر ما هي إلا بعض التكنولوجيات الرقمية (أجهزة وتطبيقات) المستخدمة من طرف كل مديرية عامة على حدى وفق احتياجاتها الخاصة، وهذا حسب ما رأيناه سابقا. وعليه فإن مجمل التطبيقات الإلكترونية بوزارة المالية كانت نتيجة اختيارات تتعلق بالتسيير، التنظيم... وكذا لظروف خاصة تتعلق بعوامل معينة عرفت في الماضي، كما أن درجة تطبيق أنظمة المعلومات كما رأينا سابقا في كل المديريات التابعة الى وزارة المالية يختلف من مديرية الى أخرى ، وهي مجموعة أنظمة معلومات غير متناسقة و غير متصلة فيما بينها (déconnectés et hétérogènes) مما يجعلها لا تستجيب للمعايير الأساسية المتعلقة بالهندسة الرقمية العصرية

(l'architecture numérique moderne) ولا تستجيب كذلك لمعايير تسيير المشاريع وفق ما هو متفق عليه عالميا، ولا تتوافق مع أحسن الممارسات في مجال حوكمة أنظمة المعلومات.

2.4 تحديات تطوير نظام المعلومات المدمج لعملية التسيير الميزاني SIGB :

إن تحقيق نظام معلومات مدمج للتسيير الميزاني يتطلب اصلاح معمق انطلاقا من استثمارات جدية تستجيب لإدماج جميع أنظمة المعلومات للمديريات المركزية لوزارة المالية في نظام معلوماتي واحد مدمج ومصمم بشكل متناسق، موثوق وديناميكي...يترجم تسيير المالية العمومية في الجزائر.

فنظام المعلومات الحالي لا يستطيع مواكبة السياسات الضرورية لعصرنة المالية العمومية، فهو لا يسمح باعتماد تسيير فعال للأهداف الاستراتيجية ولا للسياسات التي تركز على خدمة المواطن، وبالتالي توجد عدة تحديات على وزارة المالية رفعها لتجسيد النظام المعلوماتي الموحد أي نظام المعلومات لتسيير الميزاني SIGB وتتمثل هذه التحديات بالأساس فيما يلي:

- غياب دليل مرجعي قانوني للإجراءات العملية والمتعلقة بالعمليات المالية والمحاسبية.
- ثقل وطول إجراءات اتخاذ القرار من طرف الميسرين يؤدي إلى بطئ عمل نظام المعلومات المدمج ككل.
- عدم التنسيق بين الوظائف للمديريات العامة بوزارة المالية جعلها تسعى الى تطبيق خياراتها دون الحسبان لآثارها على النظام المعلوماتي ككل .
- غياب دليل مرجعي لمعالجة المعطيات يسمح بتوحيد الرموز والمعالجة الآلية للعمليات المحاسبية والمالية (خاصة في مشروع المخطط المحاسبي للدولة).
- مشكلة طبيعة ومصادقية المعطيات المتحصل عليها الكترونيا.
- أنظمة المعلومات في وزارة المالية هي بعيدة عن اطار الحوكمة الرقمية، وهو ما يترجمه الميدان من عدة نقائص مختلفة.
- ندرة وضعف المورد البشري الذي هو أساس كل عملية إصلاح سيما في المشاريع المتعلقة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال.

كل هذه التحديات كانت دافعا لإنشاء مديرية مركزية للرقمنة شهر جوان 2021 تحت تسمية المديرية العامة للرقمنة والمعلوماتية وأنظمة المعلومات الاقتصادية، من أجل الاستجابة لضرورة رفع مستوى نجاعة التسيير وتطبيق مبادئ الحوكمة، حيث كانت أهم مهامها حسب نص

المادة 6 من المرسوم التنفيذي رقم 21/ 252 المؤرخ في 2021/06/06 المتضمن تنظيم الادارة المركزية لوزارة المالية ما يلي:

- المشاركة في إعداد الاستراتيجية الوطنية للرقمنة، والمساهمة في إعداد السياسة الوطنية للأمن المعلوماتي.
 - إعداد ومتابعة وتنفيذ المخطط التوجيهي الاستراتيجي للإعلام الآلي لوزارة المالية وفقا للاستراتيجية الوطنية للرقمنة .
 - التأطير والمصادقة على أعمال الرقمنة التي تبادر بها كل المديريات العامة لوزارة المالية.
 - السهر على تعميم رقمنة العمليات والاجراءات على مستوى القطاع وضمان اليقظة التكنولوجية.
 - ضمان التنسيق بين الهياكل المهنية والهياكل التقنية في وزارة المالية.
 - السهر على وضع أنظمة الاعلام الاقتصادية والاحصائية والمساعدة على اتخاذ القرار.
 - ضمان قيادة وتنسيق الاصلاحات وتسيير مشاريع العصرية، وتجميع موارد الاعلام الآلي للقطاع، كما تضمن الدعم التقني لاستعمال تكنولوجيات الرقمنة .
- وهي تتكون من ثلاث مديريات فرعية وهي: مديرية أنظمة الاعلام، المديرية التنسيق ومتابعة مشاريع العصرية وتحليل أنظمة الاعلام، وفي الأخير مديرية أمن المعلومات والشبكات.
- 3.4 إنشاء مديرية مركزية للاستشراف شهر جوان 2021 بوزارة المالية هو دعامة أساسية للاستدامة المالية:
- إن الاستدامة المالية تقيس مدى قدرة الدولة على مواصلة سياستها الانفاقية والوفاء بالتزاماتها وسداد ديونها العامة بالاعتماد على مواردها الذاتية دون التعرض لمخاطر العسر المالي، وهذا ما يجزنا الى الحديث عن الاستشراف والحساب للمستقبل في تسيير الشؤون المالية للدولة، ومن أجل هذا بادرت وزارة المالية الى انشاء مديرية عامة بوزارة المالية بموجب المرسوم التنفيذي رقم 21/252 المؤرخ في 2021/06/06 المتضمن تنظيم الادارة المركزية لوزارة المالية، تحت تسمية المديرية العامة للاستشراف وحسب نص المادة 9 من هذا المرسوم أهم مهامها هي :
- إعداد دراسات وتحاليل استشرافية بهدف توضيح خيارات السلطات العمومية فيما يتعلق بالقضايا الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية والتكنولوجية، وهذا يعني أن

الدولة تسعى الى تحقيق استدامة مالية لكل الاجيال من خلال عدالة في استغلال الموارد الطبيعية سيما الموارد النفطية.

- المشاركة في اختيار التوجيهات الاستراتيجية في مجال السياسة الاقتصادية والمشاركة في اعداد برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية للأمة.
- اقتراح عناصر الاستراتيجية الوطنية طويلة المدى في ميادين التنمية الاجتماعية والاقتصادية والإقليمية، والمشاركة في إعداد الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة ، واقتراح اطار للتنمية الاقليمية.
- تحليل التناسق الشامل وتقييم أثار السياسات البرامج الاقتصادية والاجتماعية، وتقييم الاثر المالي لبرامج التنمية والنمو.
- تحديد شروط استقرار الوزانات الاقتصادية الكبرى واستدامتها على المدى الطويل.
- تحديد ودراسة تطور قطاعات النشاط الاستراتيجية في علاقاتها مع المحيط الدولي.
- ترقية أدوات التحليل والاستشراف الضرورية لمعرفة تطورات المجتمع والاقتصاد الوطني، وتطوير أدوات الاسقاط والمحاكات والسهر على اعداد نماذج استشرافية في التمثيل الاقتصادي والاجتماعي، والقيام بتحليل عرضية تتعلق بالرهانات الكبرى للمجتمع.

5. خاتمة :

إن الدور الذي تلعبه وزارة المالية من خلال السياسة المالية و الميزانية له أثر واضح على الاقتصاد الوطني سواء بالسلب أو الايجاب ، والمالية العمومية تأتي في لب هذه السياسات ، وعليه فإن تسيير هذا الميدان بمعزل عن التطور الذي يعرفه ميدان تكنولوجيات الاعلام والاتصال يعتبر من التقصير وعدم الرشادة لتحقيق النجاعة والكفاءة في التسيير ومنه الاستدامة المالية للدولة ، وعليه بادرت وزارة المالية منذ سنة 2006 الى بذل جهود اصلاح لرقمنة المالية العمومية في إطار نظام المعلومات المدمج لتسيير الميزاني SIGB ، ولكن لا يزال التصميم حبر على ورق رغم مرور أكثر من 15 سنة منذ انطلاق المشروع ، الى أن صدر التنظيم الهيكلي الجديد للإدارة المركزية لوزارة المالية في جوان 2021 ، يحمل معه إنشاء مديرتين ، وهما المديرية العامة للرقمنة والمعلوماتية وأنظمة المعلومات الاقتصادية ، و المديرية العامة للاستشراف ، حيث يعول عليهما لإعطاء نفس جديد لإعادة بعث مشروع رقمنة المالية العمومية بما يخدم تدعيم الاستدامة المالية للدولة.

ومن بين النتائج المتوصل اليها من خلال هذه الدراسة نذكر ما يلي :

- ◆ رقمنة المالية العمومية تعتبر مدخل اساسي للاقتصاد الرقمي ، وهذا ما أثبتته التجارب الدولية ، وعليه على الدولة الجزائرية إعطاء الاهتمام اللازم لهذا الموضوع لجعله واقعا ملموسا .
- ◆ إن تحقيق نظام معلومات مدمج للتسيير الميزاني SIGB يتطلب اصلاح معمق انطلاقا من استثمارات جدية تستجيب لإدماج جميع أنظمة المعلومات للمديريات المركزية لوزارة المالية في نظام معلوماتي واحد مدمج ومصمم بشكل متناسق يضمن رقمنة المالية العمومية في الجزائر.
- ◆ من خلال عرض أنظمة المعلومات سابقا لكل مديرية مركزية بوزارة المالية، تبين أنه كل مديرية تعمل بصفة منعزلة عن باقي المديريات ومنه تضيق فرصة استغلال المعطيات والمعلومات التي تحوزها كل مديرية عن الأخرى.
- ◆ الأمية "الرقمية" لدى المسؤولين ، سيما على المستوى المحلي كان سببا في عدم تشجيع استخدام تكنولوجيا المعلومات و الإتصالات ، بما يتيح احصائيات ومعطيات صحيحة وبالسرية المطلوبة يمكن من خلالها الاستشراف للمستقبل وتحقيق استدامة مالية للدولة
- ◆ المبادرة من طرف وزارة المالية واعادة الاعتبار لمشروع رقمنة المالية العمومية كدعامة اساسية لتحقيق استدامة مالية، من خلال انشاء مديرتين الاولى مختصة في الرقمنة والأخرى في الاستشراف ننتظر منه اعطاء دفعة قوية لهذا المشروع .
- وعليه يمكن اعطاء مجموعة من التوصيات التي يمكن اعتمادها من أجل التحول إلى رقمنة المالية العمومية في الجزائر وتطبيق نظام معلومات مدمج لوزارة المالية يتسم بالنجاعة، ويتيح الفرصة للحصول على الاحصائيات والمعطيات اللازمة وبالسرية المطلوبة للاستشراف بها للمستقبل ومنه تحقيق استدامة مالية للدولة يغنينا عن إصدار قوانين مالية تكميلية كل سنة تعيد التوازن لميزانية الدولة وهذا كما يلي :
- عدم تجاهل الجهود المبذولة سابقا في أنظمة المعلومات لكل مديرية مركزية، بل يجب تطويرها لتندمج مع مشروع نظام المعلومات الموحد للمالية العمومية.
- الاسراع في وضع النصوص التنظيمية من مناشير وتعليمات تشرح وتنسق عمل المديرية العامة للرقمنة والمعلوماتية وأنظمة المعلومات الاقتصادية، وتزويدها بالامكانيات المادية

والبشرية اللازمة، لتعمل وتجمع الجهود المتشعبة لكل مديرية مركزية في موضوع الرقمنة تحت غطاء نظام معلومات موحد للمالية العمومية.

- تحقيق اندماج الوظائف الإدارية لجميع الهيئات التابعة لوزارة المالية وتناسقها بأكبر قدر ممكن، مما يجعل من واجهاتها على شبكة الانترنت متشابهة من حيث طبيعة الخدمات أو من حيث طريقة عملها.
 - الأخذ في عين الاعتبار في تصميم نظام المعلومات المدمج، مشروع عصنة أنظمة الميزانية الذي يركز على القانون العضوي الجديد للمالية العمومية رقم 18-15 المؤرخ في 02-09-2018 والتقييد بأحكامه.
 - استغلال أحسن الابتكارات والأفكار في مجال تصميم أنظمة المعلومات وإعطائها صبغة فنية متميزة، سواء كانت جزائرية أو أجنبية.
 - تقليص الفجوة الرقمية التي تعاني منها الجزائر، حيث أصدر معهد PORTULANS لسنة 2019 تقرير سنوي يضم 121 دولة، وأظهر أن الجزائر احتلت المرتبة 98 بمجموع نقاط تصل الى 35.30 وهي تعتبر مرتبة متأخرة (بشاري، 2020، ص558).
 - إن الاستعجال في مواكبة الركب ودخول عالم الرقمنة قد يؤدي إلى تجاوز العقبات، وعليه إستدراك التأخر الكبير في مجال استعمال واستغلال تكنولوجيات الاعلام والاتصال يكون خطوة بخطوة.
- في الأخير يمكن القول أن رقمنة المالية العمومية يعتبر خطوة لازمة لرقمنة الاقتصاد والاستشراف له مستقبلا، وذلك راجع الى القطاعات الاستراتيجية الى تديرها المالية العمومية، ولها أثر واضح على الاستدامة مالية الدولة وضمان مصادر تمويلها، ومثال ذلك قطاع الضرائب الذي يعد ركيزة اساسية في تمويل ميزانية الدولة، وعليه فإن استخدام تكنولوجيات الإعلام والاتصال يعتبر مصدرا مهما لخلق قيمة مضافة وإعطاء شفافية ومصداقية أكبر لتسيير المال العام ومنه استدامة ماليتها العامة.

6. قائمة المراجع:

1.6 المراجع باللغة العربية:

- يلس شاولش بشير، 2009، المالية العامة -المبادئ العامة وتطبيقاتها في القانون الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

- خلف عبد الله وسهيل بسيم الدباس، 2009 ، المحاسبة الحكومية وإعداد موازنة البرامج والأداء، مؤسسة الورق للنشر والتوزيع، عمان.
- -الريفي، حسام خالد حسين "العوامل التي تساعد السلطة الوطنية في تحقيق الاستدامة المالية (1996-2013)، رسالة ماجستير كلية التجارة، الجامعة الإسلامية- غزة.2014.
- برناردين أكيثوبي، 2018، زيادة الإيرادات ، مجلة التمويل والتنمية ، صندوق النقد الدولي ، الولايات المتحدة الأمريكية .
- أ.عصماني مختار، د. أوكبل رابع مقال تحت عنوان "مؤشرات الاستدامة المالية في الجزائر خلال الفترة 1990- 2016"، مجلة معارف قسم العلوم الاقتصادية ، جامعة البويرة ، العدد 25 ديسمبر 2018 .
- سلمى بشاري ، 2020 ، تطوير الرقمنة في الجزائر كآلية لمرحلة ما بعد جائحة كورونا (كوفيد 19) مجلة Les Cahiers du Cread ، العدد 36 ، الجزائر.
- المرسوم التنفيذي رقم 21-252 المؤرخ في 30/05/2007 المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي رقم 01-123 المؤرخ في 09-05-2001 المتعلق بنظام الاستغلال المطبق على كل نوع من أنواع الشبكات
- المديرية العامة للجمارك ، 2020 ، مطوية بعنوان " Système SIGAD 2 " متاحة على الرابط <http://www.douane.gov.dz>
- المديرية العامة للضرائب ، وزارة المالية ، 2020 على الرابط ، <http://www.mfdgi.dz>.
- المديرية العامة للمحاسبة ، وزارة المالية . 2020 على الرابط : <http://www.mf-dgc.gov.dz>
- وكالة الانباء الجزائرية على الرابط : <http://www.aps.dz> .

2.6 المراجع باللغات الأجنبية:

- Sanjeev Gupta .Michael keen genvieve vrdier. 2017 digital révolutions in public fianance .FMI . USA.
- Blanchard,oliver Jean : suggestions for a new set of fiscal indications "Economic and statistics " OECD , wp .no . 7 a .1995.
- -abd elhamid Gas , 2008 ,document de présentation LE SYSTEME INTEGRE DE GESTION BUDGETAIRE (SIGB) , ENI ,KELEA .

- Moussa Azzedine ;2012, directeur centrale au niveau la DGC - MF , Document présentatif sur le thème « INFORMATISATION DES CIRCUITS COMPTABLES » ministère des finances Alger .
- Ministère des Finances, Direction générale du budget :2006, Stratégie de mise en œuvre de la réforme budgétaire en Algérie (2007-2010), document présenté par CRC – Sogema, ministère des finances, Alger.
- la DGI, 2019 , guide de la déclaration et du paiement en ligne ,ministère des finances, Alger.
- la DGB.2008.Rapport d'Etat d'avancement du prêt n°7047-AL- ministère des finances, Alger.